أسئلة الحرب والمقاومة والشواغل المتداولة

سامي سويدان

على المرء أن يكون على حظٍّ كبير من السذاجة كي يرى في قرار مجلس الأمن الأخير (رقم ١٧٠١)، الداعي إلى وقف العمليات الحربية في لبنان من قِبل مقاتلي حزب الله والجيش الإسرائيلي، نهايةً للحرب المدمِّرة التي شنّها هذا الأخيرُ على هذا البلد طيلة أكثر من شهر بدءًا من ٢٠٠٦/٧/١٢. وقد لا يُخطئ مَنْ يرى في ذلك القرار إعلانًا لهدنةٍ هشّةٍ لن تتأخّر عن الانهيار، نظرًا إلى بقاء جميع الأسباب قائمةً، بل وإلى اتجاهها نحو التزايد والتفاقم. كما قد لا يكون بحاجة إلى كثير من الذكاء كي يجد أنّ القرار المذكور يفسح المجالَ أمام إسرائيل لتحقيق بعضٍ من أهداف حربها، ويُبْقي يدَها العسكريةَ طليقةً لمتابعةِ ما عجزتْ عن إنجازه حتى حينه.

لعلّ هذا القرار يَعْكس بجلاءٍ توازُنَ القوى بين الطرفيْن المتحاربيْن، حيث يَرْجح الطرفُ الإسرائيلي ـ الأميركي (ـ الفرنسي) على الطرف الحزب اللّهي ـ الإيراني (ـ السوري). إلاّ أنّه يأتي في الوقتِ نفسهِ نتيجةَ وضعيةٍ محليةٍ وعالميةٍ لا تَخْرج عن إطار التوازن المذكور بل تَرْفده بدعمٍ أكبر، في ما يُعْتبر **العلامة الفارقة الأولى** التي وَسَمَتْ هذه الحرب. فمن ناحية، برزتْ غالبيةٌ دوليةٌ ساحقةٌ مؤيِّدةٌ للموقف الإسرائيلي، ما كانت لتتكوّن لولا الجهودُ الأميركيةُ (والأوروبيةُ التابعة) الحثيثة، خصوصًا منذ أيلول ٢٠٠١، لجعل «الإرهاب» في مقدِّمة المهامّ التي تتصدّى لها عالميًا، ولإدراجها حزبَ اللّه (وإيرانَ وسوريا) في قائمة القوى الممثِّلة له أو قوى الشرّ التي تَعْمل على استئصالها. وأخطرُ ما نَتَجَ عن ذلك رأيٌ عامٌّ غربيٌّ، مُسلِّمٌ ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ بما كانت تمارسه إسرائيلُ من حربِ إبادةٍ منهجيّةٍ ساحقة في لبنان

من ناحيةٍ ثانية برز تفاوتٌ واضحٌ في مواجهة هذه الحرب بين المستوى العسكري والمستوى الدبلوماسي. وهذا التفاوت انعكاسٌ للشرخ القائم بين الطرف المقاتل (حزب اللّه)، والطرفِ الحاكم (الأكثرية جماعة ١٤ آذار) الذي يدين للمحور الأميركي ـ الفرنسي بوصوله إلى السلطة وحمايةِ استمراريّته فيها. وهذا ما يمكن اعتبارُه **علامةً فارقة ثانية** في هذه الحرب. ففي حين كان تصدّي المقاومة اللبنانية للعدوان الإسرائيلي متينًا وراقيًا وفعّالاً، كان تعاملُ الحكومة اللبنانية السياسي والدبلوماسي معه متردِّدًا متباطئًا وغيرَ حازمٍ إجمالاً. وفي وقتٍ كانت فيه الولاياتُ المتحدة تَنْشط في دعم العدوان الإسرائيلي، كان ممثّلوها يَحْظَوْن بترحيب المسؤولين اللبنانيين وزعماءِ الأكثرية الموالين الذين كانوا يتلقَّوْن توجيهاتهم ويعملون وسعَهم بموجبها وكان خمودٌ مريبٌ يخيِّم على البعثات الدبلوماسية، وبدت وزارةُ الخارجية شبهَ معطَّلة، وقد هُمِّش وزيرُها إلى أقصى حدّ، وافتقرتْ إلى الشخصيات الكفيّة في ظرفٍ كانت في أمسّ الحاجة إليها. ولم تكن أحوالُ بقيةِ الوزارات المعنيّة بالحرب، مثل الإعلام والاقتصاد، ناهيك بالدفاع والداخلية، أفضلَ حالاً.

إذا كانت قيمةُ القرارات الدولية الفعلية منوطةً بقدرة الدول المعنيّة على تنفيذها، فإنّ قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مضافًا إلى قراره السابق ١٥٥٩ وغيره من القرارات ذاتِ الصلة، يتيح للولايات المتحدة (وإسرائيل) وسيلةً لبقاء الوضع في لبنان رهنَ سيطرتها، ويكرِّس انكشافَ هذا البلد إزاءَ تدخُّلات الدول الأجنبية الكبرى (وبخاصةٍ الولاياتُ المتحدة وفرنسا)، ويجعله عرضةً لتقاطعِ مصالحها والتسوياتِ المختلفةِ الناشئةِ عنها في المنطقة والعالم. والحال أنّه من الصعب مواجهةُ هذا الأمر ومضاعفاته الخطيرة من قِبل دولةٍ تعاني الارتهانَ والانقسامَ اللذيْن أَبْديا عجزَها الفاضحَ خلال الحرب. فلقد حَمَلَ الارتهانُ إلى اللبنانيين العديدَ من الكوارث، وكان الانقسامُ الطريقَ التقليديَّ الذين اتّخذتْه الدولةُ الأجنبيةُ لبسط نفوذها على أرضهم والجوار. وفي الوقت الذي تتردّد فيه الدعواتُ إلى الالتفاف حول الدولة، يَفُوت أصحابَها التنبُّهُ إلى ضرورة أن تكون هذه الدولة قبل أي شيءٍ آخر وطنيةً وواحدةً وجامعةً، واضحةَ الاختيارات التحرُّرية والانتماءات القومية، غيرَ متوزّعةٍ في ارتهاناتٍ لدول أو ولاءاتٍ لطوائف، قائمةً على الحقّ والعدل والاستقامة والإنماء.

الدولة في جوهرها جدليةُ استقطابٍ اجتماعيّ مركزيّ عامّ، قائم على الجذب والإلزام، والإغراءِ والإرغام. إنّها مشروعُ بناءٍ سياسيٍ تاريخيّ مستمرّ لأمةٍ أو لشعبٍ في أبعاده الحضارية والإنسانية، وليست منشأةً اقتصاديةً عابرةً تَحْكمها معاييرُ الربح والخسارة السُّوقية. إنّ دولة لا تُعْنَى بقضايا تحرير الأرض والشعب، ولا

غابرييلا دوليسوڤا

كتب مُنقذة من الضاحية الجنوبية لبيروت

تهتمُّ بحرية المواطن وكرامته، وتستهينُ بالقيم الوطنية والقومية، وتَدْخل في علاقات من التبعية والارتهان، هي دولةٌ محتَقَرَةٌ. وإنّ دولةً لا تؤمّن ضروريات الحياة، من تعليم وعملٍ وطبابةٍ وسكن، وتُهْمل مداخيلَ الضرائب على التوظيفات المالية الأجنبية، وتُغْفل تسويةَ مخالفات البناء على الشواطئ اللبنانية، وتَحْرص على أن تُقاسِمَ صناديقَ أمراءِ الطوائفِ ريعَها (كما يَحْدث في صندوقِ المهجَّرين، ومجلسِ الجنوب، ومجلسِ الإنماء والإعمار ـ على خصوصية هذا الأخير) في حين لا تكفّ مديونيّتُها عن الارتفاع والضرائبِ العامةِ غيرِ المباشرة عن الاتساع، إنّما هي دولةُ ظلمٍ وفساد، وهي دولة منفِّرة وفي الحالتيْن من الاحتقار والتنفير، تتخلّى الدولةُ عن مقوِّماتها وعن دورها وهي بذلك تَدْفع مواطنيها إلى التخلّي عنها واللجوءِ إلى بدائل لها ـ إلى مشاريع الدويْلات الطائفية المتفرِّجة والمتنافسة، وإلى مؤسّساتِ الولاء الديني والمذهبي و/أو الارتهان الأجنبي ـ وتضعهم على أبواب الانقسامات الاجتماعية الحادة وعند ساحات الحرب الأهلية (لعلّ وضعية التعليم، تحديدًا، تقدِّم في هذا الإطار مثلاً بليغًا على ذلك).

لقد شكّل تحريرُ الأرض اللبنانية في نيسان (أبريل) سنة ٢٠٠٠، بانسحاب الجيش الإسرائيلي منها إثر الضربات الموجعة التي كان يتلقّاها من المقاومة الوطنية (حزب الله)، حدثًا تاريخيّاً استثنائيّاً في سياق الصراع اللبناني (والعربي) ـ الصهيوني كما شكّلَ فرصةً نادرةً لتعبئةٍ شعبيةٍ عامة، وتوطيدِ وحدةٍ وطنيةٍ جامعة. وتوفّرت جملةٌ من الشروط لاتخاذ ذلك الإنجاز معطًى بارزًا في تراث النضالات الوطنية والعربية من أجل الحرية والاستقلال والكرامة والحقّ، ولإدراجه درسًا بليغًا من دروس المقاومة والتحرير في مناهج تدريس الناشئة أينما كانوا، وفي برامج إعدادِ أولئك الذين يؤدّون خدمةَ العَلم، ومرجعًا وثائقيّاً أساسيّاً للدراسات التاريخية أو النشاطات الثقافية والفنية بَيْدَ أنّ شيئًا من ذلك كلِّه لم يحصلْ أو يكاد، وتقاعست الدولةُ تحديدًا عن النهوض بمسؤوليّتها في هذا المجال.

وبالإمكان اعتبارُ مجابهة المقاومة الوطنية (حزب اللّه) للعدوان الإسرئيلي الأخير حدثًا تاريخيّاً لا يقلّ أهميةً وأثرًا على المستوى الوطني عن حدث التحرير. عَلَّ الدولةَ لا تضيِّع اليومَ، كما فعلتْ بالأمس، الفرصةَ المتاحةَ من خلاله لتوطيدِ كيانٍ وطني متلاحم لا يمكِّنها من مواجهة مضاعفات العدوان المذكور وحسب، وإنّما يؤسِّس كذلك لمستقبلٍ سياسيّ أفضل للشعب اللبناني والدولة اللبنانية. ولا يحتاج القيامُ بذلك إلى معجزات، وليس المطلوبُ لذلك إجماعًا هو (في مثل هذه الحالات) مستحيلٌ إجمالاً أو مزيَّف: بل قد تكون الأكثريةُ الساحقةُ كافيةً، ويمكن القولُ إنّها

أسئلة الحرب والمقاومة والشواغل المتداولة

متوفّرة فعلاً: إنّها أكثريةٌ ماثلةٌ خصوصًا في القواعد الجماهيرية لحزب اللّه وحركة أمل والتيار الوطني الحرّ وتيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي وتيار المستقبل والعديد من المنظّمات والتجمُّعات الوطنية، وفي جماعات كبيرة من الشعب غير مرتبطةٍ بالتنظيمات السياسية المختلفة. إنّما المسألةُ في النهايةَ مسألةُ اختيارٍ بين التشرذم والتحالف المرحلي والمصالح الضيقة والتبعيات المتنوّعة المؤدّية إلى العجز والاندحار من جهة، وبين التماسك الثابت والتلاحم المتين والوحدةِ الوطنية الجامعة المُفْضية إلى القوة والانتصار من جهة ثانية. إنّ ضرورة الحسم في هذا الاتجاه أو ذاك تبدو اليومَ ملحّةً بل وداهمةً، وعلى أساسها يتحدّد مصيرُ الوطن دولةً وشعبًا.

إذا كانت العلامةُ الفارقةُ الأولى نشازًا يستدعي إصلاحُه مساهمةَ قوًى خارجية تتخطّى إرادةَ السلطات اللبنانية أو القوى المحلية وقدراتها، فإنّ الثانية نشازٌ آخر تتحمّل هذه السلطاتُ والقوى تبعاتِه أو على الأقل مسؤوليةَ التقصيرِ في إصلاحه ـ رغم أنّ هذا الإصلاح رهنُ إرادتها وفي حدود قدراتها

ضمن هذا المنظور الأخير يمكن وضع ذلك النشاز المتمثّل في **العلامة الفارقة الثالثة** للحرب الإسرائيلية على لبنان، والمشيرة إلى التقصير العربي الفاضح في مواجهتها. إذ لم تَبُؤ اجتماعاتُ مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية بأيّ إجراءٍ ملموسٍ في هذا الشأن، بل لم يَصْدر عنها تلويحٌ باللجوءِ إلى أيّ وسيلةٍ ضغطٍ ممكنٍ لوقف العدوان الإسرائيلي. ولولا بعضُ المبادرات المستقلّة (من هِباتٍ ومساعداتٍ مالية سعودية وكويتية ونشاطاتٍ دبلوماسيةٍ قطرية .)، لكان الغيابُ العربيُّ مجلجلاً.

وإذا صحّ ما ذكرتْه بعضُ وسائل الإعلام عن دعمٍ مثلّث «السعودية ومصر والأردن» هذا العدوانَ حتى إنجاز مهمّتهَ في القضاء على حزب اللّه، فإنّ ذلك قد يفسِّر ذلك الغيابَ وقد يعلّل أيضًا عدمَ شعور أيّ من الدول العربية التي تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً مع إسرائيل (ومنها مصرُ والأردن) بالحَرَج إزاء مبادرة الرئيس الفنزويلي هيغو شافيز سَحْبَ سفير بلاده من إسرائيل احتجاجًا على عدوانها الظالم على لبنان وذلك يَفْترض إعادةَ نظر في المؤسسات العربية المختلفة والأنظمة والقوانين التي تَحْكم أعمالَها لتصبح أكثرَ جدوى وفعاليةً ممّا هي عليه. إلاّ أنّ ما يَجْدر أخذُه في الاعتبار، قبل أيّ شيءٍ آخر، هو علاقةُ لبنان بسوريا، وهي العلاقة التي ينبغي أن تَحْظى بالأولوية في سلّم اهتماماتِ لبنان العربية. فما دام بابُ دمشق مغلقًا، فسيكون عبثًا البحثُ عن عاملٍ عربيّ إيجابيّ فاعل ولا يمكن حلُّ المشكلات العالقة بين سوريا ولبنان، شرطَ إرساء علاقات سويّة وفاعلة لصالح الطرفيْن، في ظلّ القطيعةِ بل الاشتباكِ اليوميِّ بينهما. في هذا الإطار تتّضح مرامي الحرص الذي تبديه فرنسا والولاياتُ المتحدة ـ ناهيك بإسرائيل ـ على إذكاءِ هذا الاشتباك وتكريس تلك القطيعة. ولعلّ النظامَ السوري، إذ يضيف إلى تسلُّطه وفسادِ بعض أركانه وتحكميّةِ مخابراته فجاجةُ بعض قادته وقِصَرُ نظرهم، فإنّه لا يهدِّد نفسَه فقط بل يهدِّد لبنانَ كذلك بمخاطرَ لا تُحدّ. ضمن هذه الرؤية يبدو هذا النظامُ في مواجهة التحدّيات التي يتعرّض لها من الداخل والخارج، خصوصًا ما يتعلّق منها بلبنان، في مأزقٍ متمثّلٍ في الضرورة الملحّة بالتغيير في بنيته وبرامجه ومواقفِه وتحالفاتِه وعدم قدرته و/أو عدم إرادته القيامَ بذلك، إنّ مسعًى للخروج من هذا المأزق تبادرُ إليه حكومةُ وحدةٍ وطنيةٍ لبنانية، مدعومةٍ من قوًى سياسيةٍ لا يُشتَبَه في انتمائها إلى محاور إقليمية أو عالمية معاديةٍ للنظام المذكور، قد يشكّل مدخلاً مناسبًا لفتح باب دمشق (والبلاد العربية) أمام علاقاتٍ راقيةٍ متعادلةٍ تأخذ في الاعتبار قبلَ أيّ شيء آخر مخاطرَ المشاريع العالمية (الأميركية خصوصًا، وإنّما أيضًا الفرنسية) والإقليمية (الإسرائيلية خصوصًا، وإنّما أيضًا الإيرانية) المتداولة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية

العلامة الفارقة الرابعة هي كونُ هذه الحرب حربَ جرائم شنّها العدوُّ الإسرائيلي قبل أن ينكفئ معترفًا بعجزه عن تحقيق الأهداف المختلفة التي جعلها شرطًا لوقفه إطلاقَ النار. حتى ليمكن اعتبارُ هذه الحرب، بالنسبة إلى الجيش والكيان الصهيونيّيْن، حربَ العار الدميم الذي وصمهما.

لقد قام تاريخُ هذا الكيان على الحرب وشكّل جيشُه بانتصاراته المتواترة في جميع المعارك التي خاضها ضمانَ وجوده ومدارَ فخره، حتى تحوّلَ بذلك إلى أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر،»

غابرييلا بوليسوڤا

التعزية في بيت بزيع (زبقين)

واكتسب شهرةً عالميةً جعلت العديدَ من الدول يلجأ إليه ويستعين بخبراته الناجعة ويشتري أسلحتَه المتطوّرة لكنّ هذا الجيش لم يستطيع خلال أكثر من شهرٍ في حربه على لبنان أن يسجّلَ أيَّ بطولةٍ عسكرية تُذْكر. فهو لم يتمكّن من إطلاق الجنديَيْن الإسرائيليَيْن الأسيريْن لدى حزب اللّه، ولم يتمكّن من أَسْرِ أيٍّ من قادة هذا الحزب أو اغتياله، ولم يتمكّن من وضع اليد على أيٍّ من مخازن الأسلحة والصواريخ التي لم يتوقّف مقاتلو الحرب عن إطلاقها على الأراضي الفلسطينية المحتلّة حتى اليوم الأخير من الحرب. وقد تركّزتْ عملياتُه الحربية على القصف بمدفعية الدبابات البعيدة المدى والبوارج الحربية، وبالصواريخ من سلاح طيرانٍ مشهودٍ له بالتفوُّق الساحق من حيث مهارةُ الطيارين وحداثةُ الطائرات. وكانت معظمُ المواقع التي استهدفها مدنيةً، في عمليةِ تدميرٍ منهجيّ لا تتورّع عن قتل المدنيين في بيوتهم وعلى طرقات فرارهم، مرتكبًا العديد من المجازر، ضمن سياسة واضحة من التنكيل المبرمج والأرض المحروقة والإبادةِ الجماعية جعلتْ حربَه على لبنان حربًا من الجرائم المنظّمة. وقد جاءت تكريسًا لسياسة عدوانية إجرامية طالما مارسها في غزّة (وفلسطين) في ظلّ تواطؤ أو تغافُلٍ دولي، إلى حدٍّ أضحى اعتمادُها تقليدًا عاديّاً لا يثير استهجانًا أو استغرابًا كي لا يقال إدانةً أو استنكارًا. وبلغ الأمرُ به أن راح يَعْتبر هذه المجازرَ أمرًا طبيعيّاً، بل يتباهى بارتكابها، فيَسْتعرض في قواعده أمام وسائل الإعلام أطفالاً إسرائيليين يوقّعون على قنابله وصواريخه، باعتبارها «هدايا» يرسلونها إلى نظرائهم في لبنان.

في المقابل أَظهرت الاشتباكاتُ التي وَقَعَتْ بينه وبين المقاومين عن تفوُّق مقاتلي حزب اللّه وإلحاقِهم خسائرَ فادحةً في صفوف جنده وآلياته، لتنهارَ بصورةٍ مزريةٍ أسطورةُ الجندي البطل الذي لا يُقْهر والدبّابةِ (الميركافا) التي لا تتحطّم ففي معظم المواقع التي تقدَّم إليها الجيشُ الإسرائيلي، لم يتمكّنْ من الثبات، وأُجبِرَ على الانكفاء. وبدا القصفُ الإسرائيلي العنيفُ للمدنيين اللبنانيين والمنشآت المدنية اللبنانية بمثابة تعويضٍ عن الخسائر الإسرائيلية الحاصلة في المعارك، وتغطيةٍ للهزيمة الإسرائيلية فيها. وهي هزيمةٌ أثارت خلافاتٍ حادّةً داخل الحكومة الإسرائيلية، وبينها وبين المؤسسة العسكرية وبعض القوى السياسية المعارضة، اضطرّتْ معها هذه المؤسسةُ إلى تغيير قيادة المنطقة الشمالية، وأُرغمت الحكومةُ على تأليفِ لجنةِ تحقيقٍ لمعرفة أسباب الخسارة.

على هذا النحو نَزَعتْ هذه الحربُ القناعَ ـ الأسطورة ـ عن وجه هذا الجيش البشع، وفَضحت المدى البعيدَ الذي يَبْلغه في أذيّته (أكثرُ من ثلث ضحاياه من الأطفال) وفي العار الذي يَصِمُه

أسئلة الحرب والمقاومة والشواغل المتداولة

ويُلْحِقُه ـ في الوقت نفسه ـ بالعالم، بقدْر ما يشكّل خطرًا عليه وجوديّاً وأخلاقيّاً يَجْدر التخلُّصُ العاجلُ منه ومعاقبةُ حاضنيه. والحال أنّه من المفترض أن تبادرَ إلى ذلك هيئاتٌ قانونيةٌ وإعلاميةٌ ودبلوماسيةٌ لبنانيةٌ قبل سواها، فتقدِّم الصورةَ الحقيقيةَ للجندي (والجيش) الإسرائيلي في إجراميّته ونذالته، وللشخصية الصهيونية في عنصريّتها وبربريّتها كما تجسّدتْ في مواقف بعض المسؤولين والمثقفين الإسرائيليين وتصريحاتهم خلال الحرب (التهديد بإعادة لبنان ٢٠ سنةً إلى الوراء، والدعوة إلى «محو» قرى وبلدات من الوجود، وإلى تدمير غزة ولبنان حتى آخر شخص...).

العلامة الفارقة الخامسة ماثلةٌ في المقاومة البطولية الرائعة للعدوان الصهيوني، ولعلّها هي الظاهرةُ الأكثر أهميةً والأبعدُ أثرًا بين مختلف الظواهر التي عرفتها الحربُ الإسرائيليةُ الأخيرة. إنّ أهمية هذه الظاهرة تتعدّى وقائعَها إلى ما يُمْكن اعتبارُه الصورةَ النموذجيةَ للمقاتل (والإنسان) العربي فعلى الامتداد التاريخي للصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ باستثناءٍ نسبيّ في حرب ١٩٧٣ ـ هزائمُ رَسّخَتْ في الذهن العربي (والعالمي) صورةً بائسةً عن المقاتل (والإنسان) العربي، قوامُها العجزُ والتخلُّفُ والاستبدادُ والتعصُّبُ والرجعيةُ والغدر... مقابلَ الصهيوني القوي والمتحضِّر والمتفوِّق والديموقراطي. ولأول مرة تَبْرز في الحرب الأخيرة صورةٌ جديدةٌ عن المقاتل (والإنسان) العربي تقيم قطيعةً حادةً بينها وبين ما سبق. إنّها صورةُ المقاتل من أجل التحرير باقتدار وذكاءٍ وتواضعٍ وصدقٍ.. مقابلَ عدوٍ محتلٍّ ظالم ومتوحش ومتفوِّقٍ، عديدًا وسلاحًا، ولا يتورّع عن استباحة أيٍّ محظور لبلوغ غاياته العنصرية التدميرية.

ربما كانت هذه الصورةُ الجديدةُ مؤشِّرًا إلى انقلابٍ تاريخيّ في وضعية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. في هذا الانقلاب يَمْثل الشرطُ الإنساني ـ الاجتماعي والحضاري العميق للصراع المذكور. وخطورةُ هذا الشرط قائمةٌ خصوصًا في تهديده مسارَ «السلام» الذي كان جاريًا بين العرب والصهاينة، في ارتهانٍ بارزٍ لتحكُّميةِ إسرائيل وعسفِ ممارساتها العنصريةِ والعدوانيةِ في الأراضي العربي المحتلّة. وقد يكون من المفيد هنا الإشارةُ إلى أنّ الانتفاضة الفلسطينية ليست منقطعةَ الصلة بالمقاومة اللبنانية. ومن ثمّ يمكن توقُّعُ تجاوز المضاعفات الناتجة عن المعطيات الجديدة التي أتت بها هذه المقاومة إلى الأرض الفلسطينية، دون أن تقتصر عليها وحدها. بيْد أنّ هذه المعطيات تُلْقي بآثارها أيضًا على الطرف الآخر، إذ تلتحم صورةُ المقاتل العربي الجديد بصورة الجندي الإسرائيلي المقابِلة لتُطيحَ بالتصور التقليدي للأمان الذي كان الإسرائيليون (خصوصًا في شمال فلسطين المحتلّة) مرتاحين إليه. فهؤلاء لم يعانوا فقط الأذى والرعبَ اللذيْن كانا، حتى الحرب الأخيرة، مقتصريْن على السكان المدنيين في جنوب لبنان، وإنّما فَرَضَ عليهم أيضًا مغادرةَ المنطقة والنزوحَ عنها إلى الداخل. كما برز لديهم اتجاهٌ للهجرة إلى الخارج، في ما يُعتبر قرينةً لوضعٍ انقلابيٍّ طريفٍ لم يَعْرفه الكيانُ الصهيونيُّ من قبل ـ وضعٍ يعيدُ النظرَ في وجود هذا الكيان نفسه، ويجعله لأول مرة محلَّ تساؤل إنْ لم يكن موضعَ تحذيرٍ وتلافٍ من قِبلِ يهودِ العالم، ناهيك بغير اليهود.

العلامة الفارقة السادسة في الحرب الأخيرة تتعلّق بدخول العامل الإيراني بقوة في صلب عملية الصراع العربي ـ الصهيوني. والحال أنّ هذا العامل ليس بطارئ كما تدلّ على ذلك مراجعةُ مواقف القادة الإيرانيين (من الخميني إلى أحمدي نجاد)، وعلاقاتُ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتنظيمات فلسطينيةٍ (وعراقيةٍ) إسلاميةٍ (وقوميةٍ) ناهيك بحزب اللّه والحكم السوري. وهو يَشحن البعدَ الإسلامي الناهض في هذا الصراع بمزيدٍ من الزخم، ويفتحه على آفاق وإشكاليات جديدة.

العلامة الفارقة السابعة خاصةٌ ببعض المقاربات التي قد يتيح التعرُّضُ لها تعيينَ المواقع التي تَصْدر عنها. وعَبْرها يتبيّن وجهٌ آخرُ للحرب، مكمِّلٌ لها، هو الوجه الثقافي، حيث يخوض المثقفون الحربَ في خصوصية المستوى الذي يفترضه انتماؤهم الاجتماعي وعلى طريقتهم التي يَفْترضها خيارُهم السياسي. وتتّضح الأدوارُ المختلفة التي يؤدّيها هؤلاء المثقفون ـ التحاقًا بأنظمة القهر والاستغلال والحرمان، وما يتصل بذلك من تبعية وتعمية وانتهازية.. أو مواجهةً لها، وما يرتبط بذلك من نضال وتنويرٍ وممانعة. وفي هذا السياق يمكن التوقُّفُ عند ظاهرتيْن تقليديتيْن في سجالات المثقفين صوابية التحليل والتعليل، وصحّة الطرح وتناوُلِ الوقائع

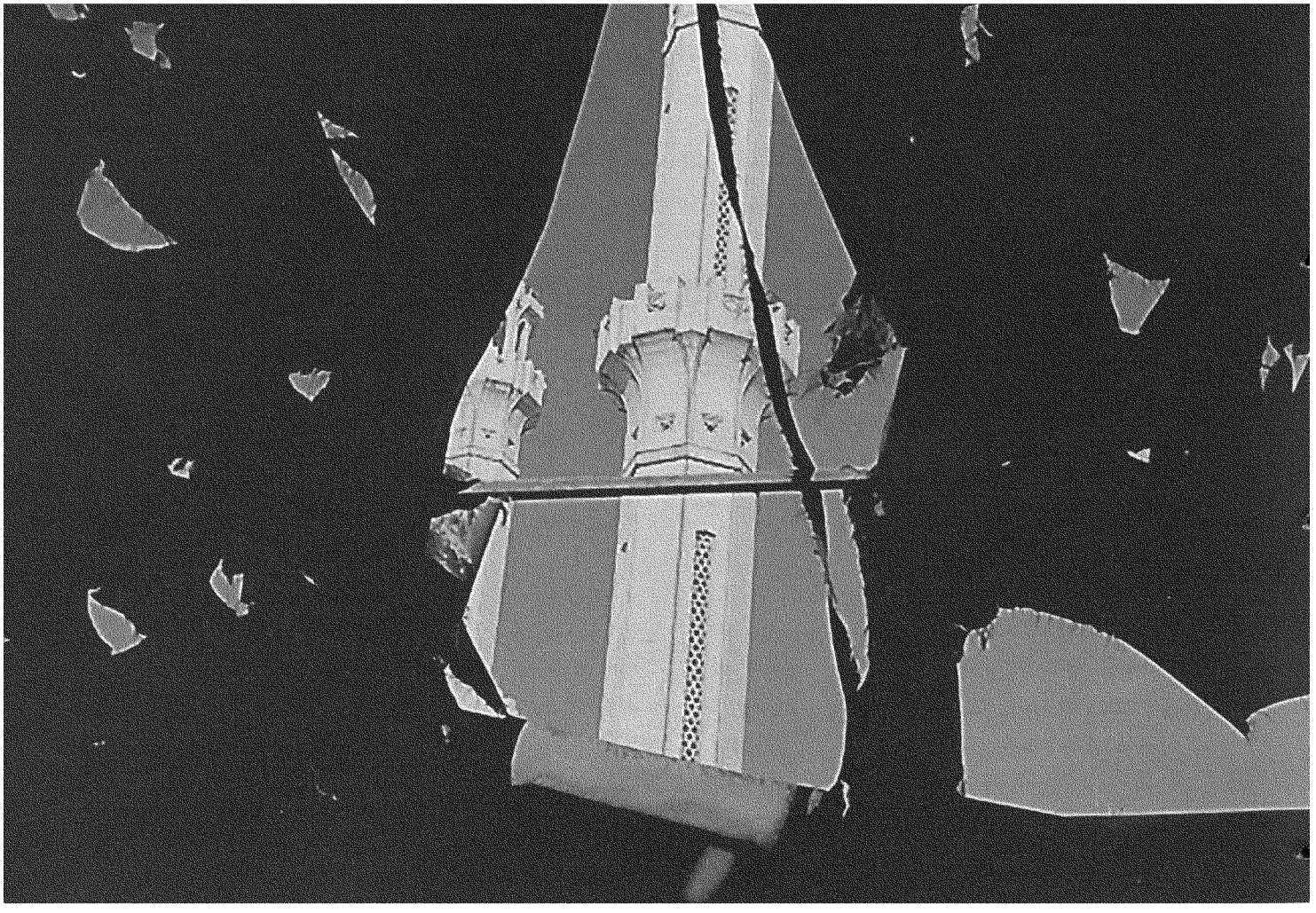

غابرييلا بوليسوڤا

متذنة من خلال فجوة خيمة ـ الضاحية الجنوبية لبيروت

تبقى **مسألةٌ أخيرةٌ** تتراءى عبر تلك العلامات الفارقة الآنفة الذكر، وتتعلّق بالمشروع السياسي الإستراتيجي الذي يَعْمل كلُّ طرف على إنجازه. فبالنسبة إلى الطرف الأميركي ـ الإسرائيلي يَبْرز مشروعُ الشرق الأوسط الجديد مآلاً أخيرًا لهذه الحرب، بما يتضمّنه على الأرجح من إنشاءِ دويْلاتٍ طائفيةٍ في المنطقة تَقْضي نهائيّاً على حركة التحرُّر القومية العربية ومشاريعها الاستقلالية والوحدوية، وتحوّلها إلى كيانات متفتتة متعادية، وتبقيها رهنَ التدخُّلاتِ الخارجية ونفوذِ الدول الأجنبية الكبرى (خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية) وفي المقابل لا يقدِّم حزبُ اللّه مشروعًا إستراتيجيّاً معلنًا، وإنّما يَسْمح التحاقُه بالمرجعية الدينية (ـ السياسية) الشيعية (الإيرانية) للبعض بالحديث عن جمهوريةٍ إسلاميةٍ (على النمط الإيراني) ترتسم في أفق مسعاه السياسي والعسكري. ويعطي النظامُ الإسلامي (الشيعي الإيراني) في استبداديّته وظلاميّته فكرةً إجماليةً عن هذه الجمهورية. كما تعطي بعضُ مواقف الحزب في لبنان صورةً أوليةً عن طابعها الاجتماعي العامّ، وهو طابعٌ لا يقلّ ظلاميةً وقهرًا عمّا هو عليه الوضعُ في إيران (كما تدلّ على ذلك تصريحاتُ أمينِ عامّ الحزب حسن نصر اللّه بمناسبة الاحتجاجات التي جَرَتْ على تناول النبي محمّد في بعض الرسوم الكاريكاتورية في صحيفة دنماركية في شباط الماضي، حين اعتبَرَ أنّه لو جرى تنفيذُ فتوى الإمام الخميني بقتلِ سلمان رشدي لما تجرّأ آخرون على التعرُّض للنبي محمد!).

بناءً على ما تقدّم، يبدو الوضعُ في لبنان عرضةً للتطوّر باتجاه تقسيم لا يُستبعد اندراجُه في مشروع الدويْلات الطائفية والعِرْقيةِ الذي ترتسم بعضُ ملامحه في العراق برعاية المحتلّ الأميركي، أو باتجاه فيدراليةٍ تَحْفظ للطوائف المختلفة الكبرى فيه وضعيةً «استقلاليةً» تتجانس مع وضعية الدويلات المستحدثة. وإنّ ترجيح أحد الاتجاهيْن على الآخر يعود إلى مقتضيات المصالح الأميركية ومُتطلّبات السياسة البرغماتية التي تستجيب لها بناء على سيرورة المواجهات التي تتعرّض لها.

لا يَسَعُ الطامحين إلى الحرية والديموقراطية والتطوّر القبولُ بأيّ شكل من أشكال الظلم الوحشي والعنصرية المدمّرة. كما يرفضون أيَّ صيغةٍ من صيغ الظلامية القاتلة والتحكُّمية الغيبية. وهم إذ ينتصرون للمقاومة اليوم فبقَدْرِ ما هي مسعًى تحريريٌّ على طريق بناء دولة لبنانية (وعربية) ونظامٍ إقليمي (وعالمي) قائميْن على الحقِّ والعدلِ والديموقراطيةِ والعلمانية.

بيروت

د. سامي سويدان

أستاذ النقد الأدبي في الجامعة اللبنانية، بيروت